المطلب الثاني: القرارات السياسة

كذلك تعتمد السياسة العامة في الدولة على مجموع القرارات السياسية والخطط التي تنتهجها الحكومة ممثلة في وزاراتها القطاعية التي يقرها النظام السياسي الحاكم، وبالتالي فهي تلك الاستراتيجية والرؤية العامة ومجموع الاطر القانونية والتوجيهات المعبرة عن محتويات السياسة العامة والمنظمة لمختلف أعمال الادارة، وكذلك تقديم التفسيرات الاجرائية لكل القوانين والانظمة التي تسعة الحكومة الى تطبيقها على أرض الواقع. يقول غابريال ألموند وروبرت مندت وباول، " بأنّ السياسة العامة هي أفعال الحكومات لتحقيق أهدافها".[1] فهي إذن مجموع تلك الاستراتيجيات والخطط التي تسطرها الحكومة مسبقا بهدف تحقيق أهداف محدد، وهذا ما يساند رأينا السابق الذي أبديناه حول عقلانية فكرة أن تكون الحكومة هي راسمة السياسة بما أنها سوف تكون العنصر الاول المسؤول أمام البرلمان حول نجاح أو فشل تلك السياسة ولهذا فإنّ من ينفذ من المفروض ان يكون هو المخطط، حتى يكون حسابه أو رقابته عادلة،[2] ويبقى دور المؤسسة التشريعية مناقشة القوانين وتقديم الاقتراحات

---

[1]. ناجي عبد النور ومبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 20.

[2]. في هذه النقطة بالتحديد عادة ما توجه الانتقادات للحكومات التي تتشكل من مجموع الاحزاب السياسية في الدولة، بناءً على فكرة توزيع الحقائب الوزارية، فتكون المسؤولية تشاركية بين الاحزاب، على الرغم من أنّ هناك جزبا واحدا يحوز الاغلبية وبإمكانه تشكيل الحكومة لوحده، ولكن المناورة السياسية تجعل الاحزاب السياسية التي حازت على الاغلبية لا تحتكر الوزارات لوحدها، ليس حبا في باقي التشكيلات السياسية وبالتحديد المعارضة منها (إن قبلت بلعبة التوازنات والتحالف مع حزب الاغلبية تحت شعار الشراكة في الوطن وفي التسيير)، ولكن أساسا في عدم الظهور في نهاية العهدة الحكومية بمظهر المنهزم، فيفقد هذا الحزب الكثير من شعبيته ومن مصداقيته أمام الجماهير وبالتالي سيتلقى ضربة قاضية قد تنهي تواجده على الساحة السياسية نتيجة عدم الاقتناع الشعبي بما يقدمه من خلال سياسات عرجاء وغير ملائمة ولا منسجمة مع مختلف التوجهات والتطلعات الشعبية المعاصرة. أما حينما يتم إدخال مجموعة أخرى من الاحزاب في إطار تجسيد السياسة الائتلافية للحكومة فإنه في نهاية المطاف سواءً نجحت السياسة العامة أم فشلت فإنّ الجواب سيكون كلنا ساهمنا في هذا الفشل وبالتالي سيكون الحزب الحائز على الاغلبية في مأمن من عدم الرضا الشعبي على سياسات الحزب، وهذا يحدث كثيرا في دول العالم والثالث والدول العربية بالتحديد ن والجزائر كذلك عرفت هذا النوع من التحالفات والسياسات التي غالبا ما تنتهي بتصويت عقابي للجماهير الشعبية في الانتخابات المختلفة على الحزب الذي لم يستطع

والمطالب الشعبية في شكل مدخلات يتم أخذها بعين الاعتبار عند وضع أو رسم أي سياسة، كذلك يحق للبرلمان أن يبادر باقتراحات القوانين ولكن من الافضل أن تكون الحكومة في موضوع المسؤول عن سياساتها، بدل ان تتنصل من كل ذلك وترجع صعوبة التنفيذ الى عدم عقلانية القانون الذي اقترحته المؤسسة التشريعية.

التجاوب مع مختلف التطلعات الجماهيرية، مثلا في الانتخابات التشريعية 2012 فازت جبهة التحرير بالأغلبية ولكنها تراجعت في 2017 لكن الارندي استطاع أن يحصد اصواتا اكثر، كذلك على الرغم من النتيجة الايجابية التي حصل عليها حزب حركة مجتمع السلم في 2007، فقد تراجع في 2012 وليتراجع أكثر في 2017 حيما لم يتعدى عتبة 33 صوت في التشريعيات وهو ما يعتبر تصويتا عقابيا ضد سياسات الحزب ذو الخطاب الاسلامي الذي كان في الائتلاف الحكومي لخمس سنوات وشريكا في الحكومة 2007 . 2012، ولكنّ عدم نجاح وزرائه في تسيير قطاعاتهم وبعض سياساتهم التي اعتبرتها الجماهير عدم تحقيق للوعود المقطوعة وبالتالي كان التصويت العقابي امرا واردا جدا.